

Distr.: Limited  
10 March 2021  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية



كيوتو، اليابان، 7-12 آذار/مارس 2021

البند 5 من جدول الأعمال

النهج المتعددة الأبعاد التي تعتمدها الحكومات من أجل تعزيز سيادة القانون من خلال أمور منها توفير سبل الوصول إلى العدالة للجميع؛ وإقامة مؤسسات فعالة ونزيهة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع؛ والنظر في وضع تدابير اجتماعية وتعليمية وتدابير أخرى ذات صلة، منها تدابير تستهدف ترسيخ ثقافة احترام القانون مع احترام الهويات الثقافية، وفقاً لإعلان الدوحة

## تقرير اللجنة الأولى: حلقة العمل 3

إضافة

التعليم ومشاركة الشباب باعتبارهما عنصرين أساسيين في تعزيز صمود المجتمعات في وجه الجريمة

الوقائع

1- في الجلسات الرابعة إلى السادسة، المعقودة يومي 9 و10 آذار/مارس 2021، عقدت اللجنة الأولى حلقة عمل تناولت موضوع "التعليم ومشاركة الشباب باعتبارهما عنصرين أساسيين في تعزيز صمود المجتمعات في وجه الجريمة". وساعد معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في إعداد حلقة العمل وتنظيمها. وكان معروضاً على اللجنة الوثائق التالية:

(أ) ورقة عمل أعدتها الأمانة تتناول النهج المتعددة الأبعاد التي تعتمدها الحكومات من أجل تعزيز سيادة القانون من خلال أمور منها توفير سبل الوصول إلى العدالة للجميع؛ وإقامة مؤسسات فعالة ونزيهة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع؛ والنظر في وضع تدابير اجتماعية وتعليمية وتدابير أخرى ذات صلة، منها تدابير تستهدف ترسيخ ثقافة احترام القانون مع احترام الهويات الثقافية، وفقاً لإعلان الدوحة (A/CONF.234/6)؛

(ب) ورقة معلومات أساسية أعدتها الأمانة عن حلقة العمل المتعلقة بالتعليم وإشراك الشباب باعتبارهما عنصرين أساسيين في تعزيز صمود المجتمعات في وجه الجريمة (A/CONF.234/10)؛

(ج) دليل المناقشة للمؤتمر الرابع عشر (A/CONF.234/PM.1)؛



- (د) تقارير الاجتماعات الإقليمية التحضيرية للمؤتمر الرابع عشر (A/CONF.234/RPM.1/1) و (A/CONF.234/RPM.2/1 و A/CONF.234/RPM.3/1 و A/CONF.234/RPM.4/1 و A/CONF.234/RPM.5/1)؛
- (هـ) تقرير الأمين العام عن متابعة إعلان الدوحة بشأن إدماج منع الجريمة والعدالة الجنائية في جدول أعمال الأمم المتحدة الأوسع من أجل التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي ومشاركة الجمهور (A/CONF.234/12)؛
- (و) تقرير المديرية التنفيذية بشأن سيادة القانون ومنع الجريمة والعدالة الجنائية في سياق أهداف التنمية المستدامة (A/CONF.234/13)؛
- (ز) تقرير الأمانة عن نتائج اجتماع فريق الخبراء بشأن إدماج الرياضة في استراتيجيات منع الجريمة والعدالة الجنائية المتعلقة بالشباب (A/CONF.234/14)؛
- (ح) ورقة عمل أعدتها الأمانة بشأن المستجدات التي طرأت في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية نتيجة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) (A/CONF.234/15).
- 2- وأدار حلقة العمل جيلبرتو دوارتي ويوهانيس دي هان من المكتب المعني بالمخدرات والجريمة؛ ومانويلا برونيرو وجوزيبينا مادالونو ودوتشو مازاريزي من معهد الأمم المتحدة الأقليمي لبحوث الجريمة والعدالة. وقدم المتحاورون التالية أسماؤهم عروضاً إيضاحية: خالد إمام، المجموعة الرئيسية المعنية بالأطفال والشباب ومنظمة نداء العدالة للحقوق والتنمية؛ رحمة الله همدرد، منظمة الأمل للتعليم والقيادة في أفغانستان؛ إيزادورا بيشوتو، برنامج السفراء الشباب، البرازيل؛ ميليسا ديرينغ، كلية الحقوق في جامعة قطر؛ فيكتوريا إيبوي، مؤسسة طفل أفريقي واحد واللجنة التوجيهية المعنية بأهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 المتعلقة بالتعليم، نيجيريا؛ فيرجان توكوشيف، وكالة مكافحة الفساد في كازاخستان؛ أن. راماتشاندر، وزارة التعليم في الهند؛ بيتر أوتينس، مؤسسة "يتس" (YETS)؛ غابريلا بينيرو، منظمة الكفاح من أجل السلام؛ رامون سبيج، كلية الرياضة وعلوم التمارين الرياضية، جامعة فيكتوريا، أستراليا؛ جيليان ترينيداد، مشروع "يوغا وضعية الطفل" في الفلبين؛ سيباستيان سويتو، مختبر البحوث الرياضية (LabLid).
- 3- وترأس الجلسات الرابعة والخامسة والسادسة جوزيه أنطونيو ماركونديس دي كارفالو (البرازيل). وفي كل واحدة من هذه الجلسات، ألقى ممثلو الأمانة ومعهد الأمم المتحدة الأقليمي لبحوث الجريمة والعدالة كلمات استهلالية.
- 4- وفي الجلسة الرابعة، تكلم ممثلو الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب وإسبانيا.
- 5- وفي الجلسة الخامسة، تكلمت ممثلة الفلبين وممثل إيطاليا.
- 6- وفي الجلسة السادسة، تكلمت ممثلة هندوراس وممثل غواتيمالا.

### ملخص الرئيس

- 7- ركزت حلقة النقاش الأولى على مشاركة الشباب. وقد عرض المُتَحَاوِرُ الأول أفضل الممارسات المتصلة بمبادرات الشباب المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وتنفيذها من خلال الشراكات القائمة فيما بين المنظمات التي يقودها الشباب في جميع أنحاء العالم. وأوصى المتكلم باتخاذ الإجراءات ذات الأولوية بالنسبة للدول الأعضاء من أجل ضمان مشاركة الشباب على نحو مجدٍ في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتحقيق الهدف 16. وبالإضافة إلى ذلك، أشار المُتَحَاوِرُ إلى ضرورة أن يشعر الشباب بأنهم جزء من جهد يبذل على نطاق العالم. وعرض المُتَحَاوِرُ الثاني تجربة منظمة الأمل للتعليم والقيادة في أفغانستان فيما يتعلق

بتعزيز سيادة القانون وتمكين الشباب في مناطق النزاعات، من خلال مؤتمرات محاكاة نموذج الأمم المتحدة. وشددت المتحاور الثالثة على أهمية مشاركة الشباب في إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ إجراءات محددة من خلال نهج بسيط يسهل الوصول إليه ويرتكز على تعدد أصحاب المصلحة والشراكة بين القطاعين العام والخاص.

8- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، أشارت إحدى المتكلمات إلى أهمية العمل مع الشباب لمنع انخراطهم في العصابات. وأشار أيضاً إلى الحاجة إلى تدابير لبناء الثقة بين أجهزة إنفاذ القانون والسلطات المعنية والشباب. وشدد على أن مشاركة الشباب ينبغي أن تتبع من نهج قائم على الحقوق. وأشار إلى المعارف المكتسبة من خلال التعليم باعتبارها أداة تمكينية لمشاركة الشباب، مما يسهم بدوره في منع العنف والجريمة. وسلط المتكلمون الضوء على الدور المحوري لتدريب المعلمين ومشاركة الطلاب، بما في ذلك في منع العنف داخل المدارس. وشددوا أيضاً على أن منظمات الشباب يمكن أن تساعد في ترجمة المبادئ إلى إجراءات محددة. وعلاوة على ذلك، أشار المشاركون إلى أن دور الشباب في تعزيز سيادة القانون يمكن تعزيزه بتقوية الشراكة مع القطاع الخاص.

9- وركزت حلقة النقاش الثانية على التعليم. وعرضت المتحاور الأولى تجربة إدراج مواد مبادرة التعليم من أجل العدالة التي وضعها المكتب في المناهج الدراسية في جامعة قطر، مع التركيز على برامج التمكين الموجهة لطالبات القانون. وعرضت المتحاور الثانية تجربة مؤسسة مبادرة طفل أفريقي واحد كمثال على مركز لدعم التعليم على مستوى المجتمع المحلي يهدف إلى وضع حلول مستدامة للتعليم من أجل تلبية احتياجات المستفيدين. وسلط المتحاور الثالث الضوء على تجربة مشروع *Sanaly urpaq* في كازاخستان، الذي يُنفذ بالشراكة بين السلطات التعليمية وسلطات مكافحة الفساد. ويهدف هذا المشروع إلى توفير التعليم للشباب المحليين بشأن ركائز الحوكمة الرشيدة والتنمية المستدامة، مثل سيادة القانون ومشاركة الجمهور والنزاهة والشفافية. وشدد المتحاور الرابع على أهمية تعزيز العلاقات بين خبراء إنفاذ القانون وخبراء التعليم من أجل تمكين الشباب. وأشار إلى النهج التعليمية المتبعة في الهند كمثال على علاقة قائمة على الدعم المتبادل بين السلام والعدالة والأخلاق وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

10- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، ذكرت إحدى المتكلمات أهمية إشراك الشباب والمهنيين العاملين في مجال التعليم بصورة مفيدة في إعادة تأهيل الجناة الأحداث. وشدد المتكلمون على ضرورة أن تكون المدارس منفتحة على أساليب التدريس المبتكرة. وذكرت إحدى المتكلمات أن التعاون مع منظمات المجتمع المدني يمكن أن يسهم في الوصول إلى المجتمعات المحلية وإشراكها في التعليم ومنع الجريمة. وأشار المتكلمون إلى أهمية إشراك موظفي إنفاذ القانون والعدالة الجنائية، وكذلك المجتمع المدني، في أنشطة بناء القدرات الرامية إلى إدماج سيادة القانون في جميع المستويات التعليمية. وأشار أيضاً إلى أن الأنشطة الخارجة عن المناهج الدراسية تساهم في تثقيف الشباب في مجال سيادة القانون. وشجعت الدول الأعضاء التي ليست لديها مناهج دراسية في مجال سيادة القانون على استخدام المواد القائمة في إطار مبادرة التعليم من أجل العدالة وتكييفها مع سياقها الوطني. وأشار المتكلمون إلى أن المجتمع المدني يمكن أن يسهم في توفير التدريب للمعلمين والشباب في مجال سيادة القانون. وأقروا أيضاً بأهمية برامج تدريب المعلمين وبناء القدرات في تعزيز التثقيف في مجال سيادة القانون.

11- وركزت حلقة النقاش الثالثة على الرياضة. وشدد المتحاور الأول على دور الرياضة بوصفها عاملاً اجتماعياً وبيئياً يؤثر على المهارات الاجتماعية للشباب وقدرتهم على الصمود في وجه الجريمة. وشدد على الإمكانيات الكبيرة للرياضة باعتبارها أداة لخلق روابط شخصية هادفة بين الشباب والشعور بالانتماء، على أن يعمل المدربون الرياضيون كنماذج توفر القدوة. وعرضت المتحاور الثانية نهجاً مكوناً من خمسة عوامل لمساعدة الشباب خارج إطار التعليم النظامي على تحقيق كامل إمكاناتهم من خلال الرياضة: (أ) تنمية المهارات؛ (ب) توفير التعلّم على نحو غير الرسمي؛ (ج) تعزيز القابلية للتوظيف؛ (د) تقديم الدعم،

(هـ) تعزيز القيادة. وقدم المتحاور الثالث النتائج المتعلقة بإمكانات الرياضة فيما يتعلق بمنع التطرف العنيف عن طريق إحداث فضاءات آمنة، وتعزيز ديناميات المجموعات، وإنشاء هوية جماعية، بسبل منها التوجيه والإرشاد وتنمية الشباب الشاملة. وركزت المتحاور الرابعة على الأثر الإيجابي والشامل للجميع الذي تخلفه البرامج القائمة على الرياضة على تمكين النساء والفتيات، من حيث الثقة بالنفس والقيادة والانضباط والوعي بالذات مثلاً، وهذه كلها عناصر أساسية في مكافحة التمييز والعنف الجنساني، فضلاً عن ترسيخ القدرة على الصمود لدى الشباب. وعرض المتحاور الخامس حالة من الحالات التي تبين إسهام الرياضة في تعزيز قدرة المجتمعات المحلية والشباب على الصمود في السياقات المحلية عن طريق استخدام رياضة "الموي تاي" (Muay Thai) وإنشاء شبكات من أجل وضع خطة أوسع نطاقاً للتنمية. وأبرز جميع المتكلمين إمكانية أن تحقق الرياضة الاعتراف داخل المجتمع وتبني الهوية الشخصية والطموحات لدى الشباب، فضلاً عن العلاقات الاجتماعية والمهارات الاجتماعية والعاطفية، ودور الرياضة في إنشاء فضاء آمن وشامل للجميع داخل المجتمع. وأشار بعض المتكلمين إلى أهمية تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص من أجل تطوير وتنفيذ تدخلات قائمة على الرياضة على نحو أكثر كفاءة.

12- وخلال المناقشات التي تلت ذلك، شدّد أيضاً على أهمية تمكين الشباب من المشاركة في تعزيز سيادة القانون، مما يعود بالفائدة على المجتمعات والشباب على حد سواء. كما سلّط الضوء على الدور الإيجابي الذي تؤديه إقامة الشبكات وبيئات نشاطات الخبرات، مثل منتدى كيبوتو للشباب، في إعلاء صوت الشباب بوصفهم عناصر للتغيير. وأشار بعض المتكلمين إلى أن التمويل الذي توفره الشركات، بما في ذلك في إطار مسؤوليتها الاجتماعية، يمكن أن يستخدم في تنفيذ البرامج القائمة على الرياضة والموجهة للشباب. ولاحظ بعض المتكلمين أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص تتيح فرصاً استراتيجية من حيث البحث والابتكار، ولكنها يمكن أن تطرح تحديات تتعلق بوضع جداول الأعمال ومواصلة التركيز على تلبية احتياجات المستفيدين.

13- ودعا الرئيس المشاركين إلى النظر في النقاط التالية التي أثّرت أثناء المناقشات:

- (أ) تدعى الدول الأعضاء إلى تعزيز المشاركة المجدية للشباب ومنظمات الشباب في جهود منع الجريمة والعدالة الجنائية؛
- (ب) تشجّع الدول الأعضاء على النظر في الترويج لمننديات الشباب، أو المبادرات المماثلة، بما في ذلك أثناء انعقاد دورات لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، من أجل تعريف الشباب بعمليات صنع السياسات المتعلقة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية وسائر جوانب سيادة القانون؛
- (ج) من أجل اتباع نهج شامل للمجتمع بأسره إزاء تعزيز سيادة القانون، تشجّع الدول الأعضاء أيضاً على إقامة تعاون بين قطاع التعليم والسلطات الحكومية المسؤولة عن منع الجريمة والعدالة الجنائية، وزيادة هذا التعاون، عند الاقتضاء، وذلك بهدف إدماج المنظور الجنساني وحقوق الإنسان من بين أهداف أخرى؛
- (د) تماشياً مع الغاية 4-7 من أهداف التنمية المستدامة وقرار الجمعية العامة 172/74، تشجّع الدول الأعضاء كذلك على مواصلة بذل الجهود من أجل إدماج سيادة القانون في نظم التعليم والاستفادة من الأدوات التي استحدثتها مبادرة التعليم من أجل العدالة ومن خبرة معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة في تصميم برامج التعليم العالي وتنفيذها؛
- (هـ) تشجّع الدول الأعضاء على التركيز على برامج تدريب المعلمين وبناء القدرات، بما في ذلك في إقامة شراكات بين قطاعي التعليم والعدالة الجنائية؛

- (و) يقترح على الدول الأعضاء إقامة شراكات مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات التي يقودها الشباب، لا سيما في مجال التعليم غير النظامي وغير الرسمي والبرامج القائمة على الرياضة والموجهة إلى الشباب، باعتبارها ممارسة هامة لتوسيع نطاق التنقيف في مجال سيادة القانون؛
- (ز) تُشجع الدول الأعضاء على استخدام برامج في التعليم والرياضة يقودها الطلاب وتقوم على التعلم فيما بين الأقران لتعزيز مشاركة الشباب ومنع الجريمة وترجمة المبادئ إلى إجراءات محددة؛
- (ح) عملاً بقرار الجمعية العامة 170/74، تشجع الدول الأعضاء أيضاً على إدماج الرياضة في أطر منع الجريمة والعدالة الجنائية الخاصة بالشباب في سياق خطة عام 2030 وخطة عمل الأمم المتحدة بشأن تسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام؛
- (ط) تشجّع الدول الأعضاء كذلك على استخدام الرياضة كأداة لتمكين الشباب وبناء قدرة الأفراد والمجتمعات المحلية على الصمود في وجه العنف والجريمة، ودعم التنمية السليمة وبناء مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة للجميع؛
- (ي) تدعى الدول الأعضاء والمنظمات الدولية ذات الصلة، بما فيها المكتب ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة، إلى إنكفاء الوعي بالفوائد الاجتماعية والإنمائية للبرامج الرياضية والبرامج القائمة على الرياضة في سياق منع الجريمة، بسبل منها تبادل البيانات والممارسات الجيدة بشأن تأثير هذه البرامج؛
- (ك) تشجّع الدول الأعضاء على أن تُبقي قيد النظر، في إطار دورات لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، مواضيع التعليم ومشاركة الشباب، بما في ذلك الرياضة.